

فان سحقت او ان سحقت بالاشنبل  
 فلا الغرائب **فصل**  
 في احكام الفصص وهرفة اخذ  
 النبي ظالمها هرة وشرع الاشنبل  
 على هذا الفيز حد وانا ويرجع  
 في الاشنبل المعروف و دخل في حنف  
 ما يصح غصبه مما ليس بالاكل  
 سنة وخرق بغيره وان الاشنبل  
 بغيره **ومن غصبا ما لا يرد**  
**لزمه رده** لما لكه ولو ختم على  
 رده اضعاف قيمته ولزمه  
 ايضا **الرش نقصه** ان نقص  
 من غصب ثوبا فلبسه او  
 نقص بغير لبس ولزمه ايضا  
**او جرح مثله** اما لو نقص الفصص  
 بغيره فلا يضمنه الفاصب  
 على ذلك ما يجر وفي بوض النسخ و  
**ومن غصب**

ومن غصب مال امر جبر يرد له  
 فانت تلف المفصوب ضمنه الفاصب  
 بمثله ان كانت له اي المفصوب  
 مثل والاصح ان المثلي ما حصره  
 كيل او وزن و جاز التسليم فيه  
 كنحاس وقطن لا غالبية ومعجون  
 و زهر المص ضار المتفق في قوله  
 او يضمنه بقيمته ان لم يكن له مثل  
 فان كان متقوما او اختلفت قيمته  
 اكثر ما كانت من يوم الفصص اليوم  
 التلف والعبرة في القيمة بالنقد  
 الغالب فان خلب نقدان  
 وشاويا قال الرازي عين  
 القاضى واحد منهما **فصل**  
**في احكام** الشفعة وهي سكن  
 الفا و بوض الفقه يضمنها ومعنا  
 ها لينة الضم و شرع احق تلك